علم المنطق[١]

وفيه ستة مراصد:

المرصد الأول: نذكر فيه إيساغوجي (Isagoge)[٢]

وهو يشتمل على عشر تلويحات:

---

(١) المنطق هو الصّناعة الّتي بها نستفيد هذه القوّة (قوّة الذّهن على إدراك الصّواب) تسمّى صناعة المنطق. الّتي بها يوقّف على الاعتقاد الحقّ أي ما هو، وعلى الاعتقاد الباطل أي ما هو، وعلى الامور الّتي بها يصير الإنسان إلى الحقّ، والامور الّتي بها يزول الإنسان عن الحقّ. (رسائل الفارابي، كتاب التّنبيه/ ٢١) آلة يقع بها الفصل والتّمييز بين ما يقال هو حقّ أو باطل فيما يعتقد، وبين ما يقال هو خير، أو شرّ فيما يفعل، وبين ما يقال هو حسن أو قبيح بالعقل. (المقابسات/ ١٢٣) هو صناعة أدوية يتميّز بها الصّدق والكذب في الأقوال والحقّ والباطل في الاعتقادات والخير والشّر في الأحوال. (نفس المصدر/ ٣٦٦) آلة قانونيّة تعصمه (الإنسان) مراعاتها عن أن يضلّ في فكره. (الإشارات والتّنبيهات/ ١) هو الأصل الّذي نسمّيه في فنّ الكلام كتاب النّظر. وقد نسمّيه كتاب الجدل، وقد نسمّيه مدارك العقول. (تهافت الفلاسفة/ ٧١) أداة النّفس النّاطقة بها يتوصّل إلى انبساط الامور الخفيّة عندنا. (الحدود والفروق/ ١) صنائع معيّنة في هذه (في الّتي غايتها المعرفة، أو في الّتي العلم فيها من أجلّ العمل) ومسدّدة. (رسائل ابن رشد كتاب ما بعد الطّبيعة/ ٢).

(٢) إيساغوجي (Isagoge): لفظ يوناني معناه المدخل أو المقدمة، وهو عنوان الكتاب الذي وضعه (فرفوريوس) الصوري (Porphyre) تلميذ (أفلوطين) ليكون مدخلا للمقولات أو للمنطق. نقله من السريانية الى العربية. (أيوب بن القاسم الرقي)، و (أبو عثمان الدمشقي) (ر: كتاب الفهرست لابن النديم، طبعة مصر ص ٣٤١، ٣٥٤)، وفسر معانيه (ابن زرعة) و (ابن الخمار) وشرحه كثيرون. وهو يبحث في بعض الألفاظ الدالة على المعاني الكلية كالجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام.

وأكثر المنطقيين العرب يضيفون كتاب ايساغوجي الى كتب أرسطو المنطقية ويجعلونه جزءا من المجموعة المنطقية التي تسمى بالأورغانون، (organon)، وهي: (١) ايساغوجي او المدخل (٢) قاطيوغورياس أو المقولات (٣) ارمانياس او العبارة (٤) أنالوطيقا الاولى أو التحليلات الاولى او القياس (٥) أنالوطيقا الثانية او التحليلات الثانية أو البرهان (٦) طوبيقا او الجدل، (٧) سوفسطيقا أو السفسطة (٨) ريطوريقا او الخطابة (٩) بويطيقا او الشعر. [انظر: المعجم الفلسفي – جميل صليبا ١/ ١٨٥]

التلويح الأول: في غرض المنطق

اعلم أن العلم إما تصور وهو حصول صورة الشيئ في العقل، وإما تصديق وهو الحكم على تصورات إما بنفي أو إثبات، ولا تصديق إلا على تصورين فصاعدًا.

وكل منهما ينقسم إلى: فطري، وغير فطري.

فأول الأول كتصور مفهوم الشيئ والوجود، وثانيه كتصور العقل والملك، وقسما التصديق كحكميك بأن الكل أعظم من الجزء، وأن العالم ممكن الوجود، وغير الفطري يقتنص بالفكر، ونعني بالفكر ههنا إجماع الإنسان على الانتقال من علمه الحاصل إلى علمه المستحصل.

والعادم لكل العلوم وواجده لا يتفكر بل من حصل له واستحصل به، فلابد من معلوم ليوصل إلى المجهول، لا كما اتفق، بل مع ترتيب يتأدى به إلى المجهول، ويتنزل المعلوم من الفكر منزلة المادة والترتيب منزلة الصورة، وصلاح الفكر بصلاحهما وفساده بفسادهما أو فساد أحدهما.

وكل من هذين -أعني: المادة والصورة منه- تام وناقص، وباطل يشبه التام، والفطرة البشرية لا تفي بالتمييز بين هذه الأحوال، وإلا ما وقع الهرج بين العقلاء إلا أن يؤيد ابن البشر بروح قدسي يريه الشيئ كما هو فاحتجنا إلى آلة مميزه للخطأ من الصواب.

فالمنطق: علم يتعلم فيه أصناف ترتيب الانتقال الموصل، وما يقع فيه ذلك مستقيمًا، وما لا يقع فيه.

والمجهول يحذو حذو المعلوم في القسمين.

وكل واحد من مجهول القسمين لا بدَّ له من معلوم مرتب يناسبه، وغير الفطري لولا نهايته إلى الفطري لما حصل مستحصل، فالتصورات الموصلة إلى مثلها سميت القول الشارح حدًّا كان أو غيره، والتصديقات الموصلة إلى مثلها حجة برهانًا كان أو غيره.

والقول الشارح والحجة طريقا العلوم، وقصارى أمر المنطقي أن يعرف أجزاء الموصلين وتأليفهما على الجهة المؤدية إلى المطلوب في كل واحد منهما مبينًا مراتب الصور والمواد.

ولما كان المؤلف محوجًا في العين والذهن إلى تحقق المفردات وجب عليه النظر أولًا في المفردات التي منها التأليف لا من جميع الوجوه، بل من حيث صلوحها للتأليف. والألفاظ الموازية للمعاني أغنى بحثها عن بحث المعاني لتحاذيها، وقُدِّمت أجزاء الموصل إلى التصور عليه، وقدم هو على أجزاء الحجة المتقدمة عليها؛ لتقدم ما إليه ذلك على ما إليه هذا، ومن الضروريات ما يُنبّه عليه دون الحاجة إلى معلوم وآلة، وكثير من هذا العلم كذا، ويبتنى عليه غيره فلا محوج إلى قانون آخر ليتسلسل.

obeikandl.com

التلويح الثاني: في دلالة اللفظ على المعنى

دلالة اللفظ إما أن يكون على المعنى الذي وضع بإزائه وهي دلالة المطابقة[١]، أو على جزء المطابق ويسمى دلالة التضمن[٢]، أو على رفيق لا لازم ويسمى دلالة الالتزام[٣]، فإن لفظ الإنسان إذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على أحدهما، وبالالتزام على استعداد الكناية وإن لم يكن اسمًا لهما. والعام كالحيوان لا دلالة له على الخاص كخصوص الإنسانية؛ لفقد الدلالات الثلاث.

---

(١) دلالة المطابقة (- tion Adequa) وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له، مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق.

(٢) دلالة التضمن (Implication) وهي دلالة اللفظ على جزء من اجزاء المعنى المطابق له، كدلالة الانسان على الحيوان وحده، أو على الناطق وحده.

ويطلق لفظ التضمّن في الفلسفة الحديثة على علاقة منطقية صورية بين حدين، بحيث يكون الثاني منهما لازما بالضرورة عن الأول، مثل اللبون والفقاري، فانك لا تستطيع أن تتصور الأول دون تصور الثاني، ومن الأمثلة الدالة على التضمن ان معنى الاضافة يتضمن معنى العدد، ومعنى العدد يتضمن معنى المكان. وكثيرا ما تكون هذه العلاقة متبادلة. مثال ذلك:

ان الكبير يتضمن معنى الصغير والمؤتلف يتضمن معنى المختلف، والأبوّة تتضمن معنى البنوّة الخ..

ويعبر عن علاقة التضمن في المنطق الصوري بما يلي: ب ج فإذا كان. (ب) و (ج) حدين منطقيين كان (ج) داخلا في مفهوم (ب) و (ب) داخلا في شمول (ج)، مثال ذلك قولنا:

اللبون الفقاري واذا كان (ب) و (ج) قضيتين دل هذا التعبير على ما يلي، وهو ان صدق (ب) يتضمن صدق (ج)، وكذب (ج) يتضمن كذب (ب) مثال ذلك قولنا: ان قانون الجاذبية يتضمن قانون سقوط الأجسام.

والتضمن يكون ماديا وصوريا، فالمادي هو الذي تحققه التجربة، والصوري هو الذي يحكم به العقل.

(٣) دلالة اللزوم (Inherence) والاستتباع، وهي ان يدل اللفظ على ما يطابقه من المعنى، ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر، مثل دلالة السقف على الجدار، والمخلوق على الخالق، فدلالة الالتزام تنقل الذهن من المعنى الذي دل عليه اللفظ الى معنى آخر ملاصق له وقريب منه.

obeikandi.com

التلويح الرابع: في اللفظ الكلي أو الجزئي

الجزئي[١]: هو الذي نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه كمفهوم زيد.

والكلي[٢]: هو الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة فيه بالفعل كالإنسان أو بالقوة العديمة المانع كالعنقاء، أو يمتنع لمانع كالباري، ولو كفى مفهومه لمنع الشركة ما أحوج إلى البرهان. والإضافة إلى الجزئي لا تمنع الكلية كفرس بكر، وكل ما أشير إليه جزئي كهذا الإنسان.

والجزئي من حيث مفهومه كلي لا ما قيل عليه ذلك، والمشاركات في أمر عام تسمى جزئية بالقياس إليه، وإن كانت كلية كالإنسان، والفرس إلى الحيوان، وهذا الاعتبار غير الأول، واعتبر بتخصيصه بالإضافة.

---

(١) كلّ لفظ لا يمكن أن تدلّ به بمعناه الواحد على كثيرين يشتركون فيه فهو جزئيّ. (رسائل ابن سينا/ ١٦) الجزئي المفرد هو الّذي نفس تصوّره يمنع أن يقال معناه على كثيرين، كذات زيد. (إلهيّات الشفاء/ ١٩٦، تعليقة على الشفاء لصدر الدّين/ ٤٨٣) هو الشّيء الّذي يمتنع تعقّل ماهيّته محمولة على كثيرين. (طبيعيّات الشّفاء ٢/ ٧٢) الجزئيّ الواحد الّذي لا كثرة فيه لا بالقوّة ولا بالفعل. (مقاصد الفلاسفة/ ١١٤) الجزئيّ الحقيقي هو الّذي نفس تصوّره يمنع قوله على كثيرين. (تعليقة على الشّفاء لصدر الدّين/ ١٨٠).

(٢) اللّفظ الكلّي هو الّذي نفس تصوّر معناه لا يمنع وقوع الشّركة فيه، فإن امتنع امتنع بسبب من خارج مفهومه.

واللّفظ الجزئيّ هو الّذي نفس تصوّر معناه يمنع وقوع الشّركة فيه. (الإشارات والتّنبيهات/ ٤) كلّ لفظ تدلّ «١» به على أشياء كثيرة بمعنى واحد فهو كلّي. (الرّسائل لابن سينا/ ١٥) هي أنّها الّتي يمكن أن يوجد فيها شيء منها يصحّ أن يكون واحدا عادّا، ويكون ذلك لذاته، سواء كانت الصّحّة وجوديّة أو فرضيّة. (إلهيّات الشّفاء/ ١١٨) يقال كلّي للمعنى من جهة أنّه مقول بالفعل على كثيرين، مثل الإنسان.

ويقال كلّي للمعنى إذا كان جائزا أن يحمل على كثيرين وإن لم يشترط أنّهم موجودون بالفعل.

فإنّه كلّي من حيث أنّ من طبيعته أن يقال على كثيرين، ولكن ليس يجب أن يكون أولئك الكثيرون لا محالة موجودين، بل ولا الواحد منهم. (نفس المصدر/ ١٩٥) هو الّذي لا يمنع نفس تصوّره عن أن يقال على كثيرين. (نفس المصدر/ ١٩٦، تعليقة على الشّفاء لصدر الدّين/ ٤٨٣) هو الّذي لا يمنع نفس تصوّر معناه عن وقوع الشّركة فيه. (تهافت الفلاسفة/ ٧٣)

التلويح الخامس: في نسبة الأسماء إلى مسمياتها

اعلم أن الاسم أي اللفظ، إما أن يتكثر ويتحد المعنى؛ كالأسد، والليث، ويسمى **مترادفة**[١]، أو يتكثران ويسمى أسماء **متباينة**[٢]، أو يتحد الاسم ويتكثر المعنى، فإما أن يكون الاشتراك في الاسم ليس لمعنى بتة، ويسمى **مشتركًا**[٣]، أو يكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور وعلى المنقوش أو ملازمة – ويعتبر التشابه في الأمر المشهور؛ كالشجاعة للأسد لا المخفي كالبخر- ويسمى أسماء **مجازية ومتشابهة**، وإن ترك الوضع الأول يسمى **منقولة**، أو لمعنى مقصود باللفظ غير متساوٍ في الكل كالموجود على القيوم والممكنات فإنه على الأول أول وأولى، وكالأبيض على الثلج والعاج، فإنه على الأول أشد وأولى دون أولية، ويسمى **متشككًا**[٤]، أو لمعنى غير مختلف في المسميات ويسمى **متواطئًا**[٥]، كالإنسان على جزئياته إذ لا أشد وأولى فيه.

---

(١) الاسم المترادف: ما خالف من مخرج اللّفظ وناسب في الدّلالة على ذات الأمر. (الحدود والفروق/ ١٩) المترادفة الأسماء هي الّتي لها أسماء مختلفة والمفهوم من تلك الأسامي أيضا مختلف... (التّحصيل/ ٢٨) هي الأسماء المختلفة الدّالّة على معنى يندرج تحت حدّ واحد كالخمر، والرّاح، والعقار، فإنّ المسمّى بهذه يجمعه حدّ واحد وهو المائع المسكر المعتصر من العنب والأسامي مترادفة عليه. (تهافت الفلاسفة/ ٨١)

(٢) الاسم المتباين: ما باين في الأمرين جميعا، في مخرج اللّفظ وفي الدّلالة على ذات الأمر. (الحدود والفروق/ ٢٠) المتباينة أسماؤها: هي الّتي لها أسماء مختلفة، والمفهوم من تلك الأسماء فيها مختلف... (التحصيل/ ٢٥ و٢٨)

(٣) الاسم المشترك: المشتركة أسماؤها هي الّتي لها اسم واحد، والمفهوم من ذلك الاسم منها مختلف اختلافا لا تشابه فيه، كالعين لمنبع الماء والعضو الباصرة. (التّحصيل/ ٢٣) هي اللّفظ الواحد الّذي يطلق على موجودات مختلفة بالحدّ والحقيقة، إطلاقا متساويا. (تهافت الفلاسفة/ ٨١)

(٤) الاسم المشكّك: أمّا المشكّكة أسماؤها فهي الّتي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم واحد، إلّا أنّه ليس على السّواء في جميعها بل، لبعضه أوّلا ويقع على الثّاني بسبب الأوّل، ولبعضها أشدّ وأولى، وعلى العرض ثانيا ولا أولى. (التّحصيل/ ٢٣)

(٥) الاسم المتواطئ: ما ناسب في مخرج اللّفظ ووافق في الدّلالة على ذات الأمر. (الحدود والفروق/ ٢٠) أمّا المتواطئة أسماؤها فهي الّتي لها اسم واحد، والمفهوم من ذلك الاسم واحد لا

والاسم الواحد قد يقع بالاشتراك على واحد من جهتين؛ كالأسود إذا سمي به شخص أسود، والجزئي على زيد لمفهوميه، وقد يؤخذ المتباين مترافدًا للاشتباه كالصارم والسيف، والأسماء المشتقة أن تؤخذ للأشياء أسامٍ من أسماء أحوالها متغيرة بزيادة أو نقصان وإلا فهو اشتراك، والكلي أعم من المتواطئ والمتشكك لخلوه عن شرطيهما.

obeikandl.com

=

يختلف الاختلاف المذكور (في المشكّكة)... (التّحصيل/ ٢٤) هي الّتي تدلّ على أعيان متعدّدة بمعنى واحد مشترك بينهما، كدلالة اسم الإنسان على زيد. (تهافت الفلاسفة/ ٨١).

التلويح السادس: في الموضوع والمحمول[1]

إذا قلنا (ج) هو (ب) الموضوع و (ب) هو المحمول، وليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما إذ يكون حمل الشيئ على نفسه، ولا بد في التصديق من تصورين، ولا حمل في الأسماء المترادفة إلا بزيادة ضميمة كقولنا: الإنسان هو المسمى بشرًا، وليس غرض الحمل معنى التسمية، بل معناه: أن الشيئ الذي يقال له (ج) بعينه يقال له (ب) كان ذلك

---

(١) إنّ الفلاسفة لمّا وجدوا الأجسام يوضع بعضها ويحمل عليها البعض نقلوا هذا المعنى إلى صناعتهم، فسمّوا الجوهر موضوعا، وما يطرأ عليه من الأعراض محمولات. (رسائل الفارابي، مسائل متفرّقة/ ١٢) هو الشّيء الحامل للصّفات والأحوال المختلفة، مثل الماء للجمود والغليان، والخشب للكرسيّة والبابيّة. (رسائل الفارابي، كتاب الفصوص/ ٢٢) هو الشّيء الحامل للصّفات والأحوال المختلفة. (فصوص الحكم/ ١٠٠) كلّ شيء من شأنه أن يكون له كمال ما وقد كان له.

هو موضوع لكلّ محلّ متقوّم بذاته مقوّم لما يحلّ فيه، كما يقال: هيولى للمحلّ الغير المتقوّم بذاته، بل بما يحلّه.

معنى يحكم عليه بسلب أو إيجاب. (الحدود لابن سينا/ ١٨، رسائل ابن سينا/ ٩٤) يعنى به ما صار بنفسه ونوعيّته قائما، ثمّ صار سببا لأن يقوم به شيء فيه ليس كجزء منه. (إلهيّات الشّفاء/ ٥٩) المحلّ القريب الّذي يقوم بنفسه، لا بتقويم الشّيء المحال فيه كاللّون في الإنسان، بل في الجسم. (تهافت الفلاسفة/ ٣١٣) هو الّذي يتقوّم بنفسه. (مقاصد الفلاسفة/ ٨١) هو الّذي يتقوّم بنفسه دون المعنى الحالّ فيه. (نفس المصدر/ ١٤٢) يقال على الشّيء الّذي هو محلّ قابل للأحوال المتبدّلة. وللأعراض المختلفة في الكون والفساد والتّغير والاستحالة... فما جرى مجرى اللّوح للكتابة يسمّى محلّا وموضوعا. (المعتبر في الحكمة ٢/ ١٠) الموادّ صنفان: صنف موضوع للتّغيّر الّذي يكون في الجوهر، وهو أخصّ باسم المادّة، وصنف موضوع لسائر التّغاير الاخر، وهذا يخصّ في الأكثر باسم الموضوع. (رسائل ابن رشد، ما بعد الطّبيعة/ ٧١) هي (العلل) امّا علل لماهيّة الشّيء، أو علل لوجوده. والأولى تنقسم إلى ما يكون به الشّيء بالقوّة، وهو المادّة وإلى ما يكون به الشّيء بالفعل وهو الصّورة، والثّانية تنقسم إلى ما يكون علّة بمقارنة الذّات أو بمباينتها. والأوّل هو الموضوع، و... (الإشارات والتّنبيهات مع الشّرح ٣/ ١٢) «الموضوع» و «المكان»، اسمان مترادفان وهما عند الشّيخ عبارتان عن السّطح الباطن لجسم محيط بالجسم ذي المكان، ويماسّه بذلك السّطح. (شرحي الإشارات للطّوسي ١/ ٧٤) إن كان المحلّ مستغنيا في قوامه عن الحالّ فيه، فإنّا نسمّيه موضوعا له. (مصارع المصارع/ ١٤)

الشيئ نفسه أحدهما كقولنا: الإنسان ضاحك، وعكسه أو شيئًا ثالثًا كقولنا: الضاحك كاتب.

وظُنّ أن الشيئ في جميع المواضع أمر زائد عليهما حتى في قولنا: الإنسان جوهر، وذلك خطأ في الشيئية، وكون الشيئ حقيقة ليسا بأصلين تلحقهما الجوهرية والإنسانية وغيرهما، بل تتحقق الإنسانية وغيرها مما يقالان عليه حتى يقال بعده إنها حقيقة أو شيئي.

والجزء كالحيوان لا يحمل على الكل كالإنسان إذ دخل فيه إلا أن تؤخذ الحيوانية مطلقة تستوى نسبتها إلى جميع الجزئيات فلا يكون جزءًا، ولا محمول جزئي في الإيجاب فإن موضوعه إن جعل كليًّا سواء خصص بلفظة بعض أو نحوه، أو لم يخصص يكون حصرًا لما فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك، وذلك لا يجوز، وإن جعل جزئيًّا إن كان هو فلا حمل وإن كان غيره فلا حمل إيجابيًّا.

obeikandl.com

التلويح السابع: في الذاتي[1] والعرضي

قد علمت أن الكلي له جزئيات إما واقعة أو عقلية فهو إذن صالح لأن يحمل، وكل محمول إما أن يكون داخلًا في حقيقة الموضوع، ويسمى ذاتيًا أو يكون خارجًا ويسمى عرضيًا.

والذاتي لما كان جزءًا لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وأن تكون له علية ما. ويشاركه بعض العرضيات في إمارتين: في أن نسبته إلى الماهية لا تنسب إلى علة ولا يمكن توهم الرفع، إلا إن هذا العرضي مثل الزوايا الثلاثة للمثلث يكون معلول الماهية ولا كذلك الذاتي.

ومقوم الوجود كمخلوقية الإنسان، وعرضية السواد عرضي لتأخر التعقل. والوجود عرضي للجواهر والأعراض لجواز تعقل الماهية مع الشك فيه وجواز تعليله بالخارج إلا أن يؤخذ الموجود من حيث هو موجود، وكل شيئ إذا أخذ منه ومن صفته مجموع يقومانه، ووجود الشيئ غيره لوقوعه بمعنى واحد على غيره.

واللازم ينقسم إلى ما لا وسط له، وإلى ما له ذلك، كالضاحك اللاحق بالإنسان بتوسط المتعجب، والوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول آخر.

ومَنْ رَسَمَ الذاتي بالإمارتين العامتين أخطأ، وقد يكون للشيئ محمولان لا يجتمعان وجودًا وعدمًا، ويؤخذان كلازم واحد؛ كالزوجية والفردية للعدد، فقولنا: (العدد إما زوج وإما فرد)، محمول لازم واحد يسمى مصراعيًا.

---

(١) الذّاتي: هو المحمول الّذي يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيّته. (الإشارات والتّنبيهات/ ٦) أن يكون المحمول مأخوذا في حدّ الموضوع، مقوّما له، داخلا في حقيقته. أن يكون الموضوع مأخوذا في حدّ المحمول. (تهافت الفلاسفة/ ٢٤٩).

ما يحصل في العقل من نفس ذاته يسمّى بالذّاتيّات. وما يحصل فيه لا من ذاته بل لأجل جهة اخرى يسمّى بالعرضيّات.

فالذّاتي موجود بالذّات، أي متّحد مع ما هو الموجود اتّحادا ذاتيّا. والعرضي موجود بالعرض، أي متّحد معه اتّحادا عرضيّا. (الحكمة المتعالية ٧/ ٣٦).

والعرضي ينقسم إلى ما لا يرتفع في الذهن والعين كما مثلناه، وإلى ما يرتفع في الذهن دون العين كعمى الأكمه، وإلى ما يفارق الوجودين، إما بسرعة وسهولة كمرض الصحاح، أو بصعوبة وبطؤ كمرض الممراض.

obeikandl.com

التلويح الثامن: في العقول في جواب ما هو؟

ليدري أن السائل بما هو إما أن يطلب حقيقة الشيئ أو مفهوم الاسم إن كان عارفًا للحقيقة غير مطلع على أنها تسمى بذلك، أو يكون أمرًا عدميًا أو لم يطلع بعد على وجوده.

وجوابه إما بلفظ دال بالمطابقة على مجموع ذاتيات المسئول عنه، وعلى الآحاد تضمنًا أو قول كذلك.

أما المدرك لحقيقة الشيئ كمن أدرك مفهوم الأسد إذا لم يعلم الغضنفر فيجاب بلفظ ويكفيه التبديل بالأشهر.

وظُنَّ أن المقول في جواب ما هو هو الذاتي فحسب وهو سهو، فإنّ الذاتي ليس كل هوية الشيئ ولا مفهوم اسمه مطابقة، والطالب يطلب الهوية فلا جواب به، ثم إن كان أعم كما رأى بعضهم تخصيص الجواب به فيصلح أن يقال على المختلفات بالحقيقة إذا سئل عن آحادها بأسئلة فلا ميز من الجواب مع أن لا دلالة للعام على الخصوصية.

والجزء الخاص كالناطق لا يدل على العام إلا بالالتزام، ولا يعتبر الالتزام لأنه غير محدود فيجوز للشيئ لوازم غير متناهية ككون الاثنين نصف الأربعة وثلث الستة وربع الثمانية وهلم جرا إلى غير النهاية، ثم لو صلح الالتزام في الجواب ههنا فاللازم الواحد المتعاكس على كثير من اللوازم من حيث هي هي يجوز أن يقال في جواب ما هو على كل منها فلا يحصل ميز في جواب المختلفات وهذا لا يرتضيه سليم الفطرة.

ومفهوم الناطق شيئ ما له قوة النطق، ويعرف من خارج تخصيصه بالحيوان وكذلك كل مشتق نحوه مثل الأبيض فإنه يدل على شيئ قام به البياض ويعرف أنه جسم من خارج إذ لو قام البياض بغير الجسم لكُنّا نسميه أبيض، فالمقول في جواب ما هو هو الماهية، وأنّى تتحقق في الوجود من دون المقومات؟ وإن لم تخطر بالبال مفصلة فهي داخلة.

ثم السائل بما هو إما أن يطلب أمرًا غير مقترن بعدد إن كان كليًا فيجاب بحده كجوابنا للسائل أن الإنسان ما هو؟ إنه حيوان ناطق، وإن كان جزئيًا فسيأتي، وإن كان

أمرًا مقترنًا بالعدد غير متعرض للآحاد بل أسار إلى العدد أنه ما هو فهو طالب الماهية المشتركة دون الخصوصيات فيجاب بها.

وفي هذا القسم إما أن يكون الذي فضل به كل من المشاركات على الماهية المشركة داخلًا في حقيقته يقوّم ما به الاقتران وجود ما به الاشتراك أو لا يكون كذا – ولا يقوّم الأمر الخاص وجود العام – فالأول كما إذا سئل عن الإنسان، والطير والفرس، أنها ما هي؟ فالأعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل الماهية المشتركة، بل يخل بذي النفس وغيره، والأخص منه كعرض أسماء الآحاد غير مطابق فإنه غير سائل عن واحد واحد، والمساوي للحيوان كالحساس أو المتحرك بالإرادة مثلًا قد قيل: إنه لا يدل على الأمر العام إلا بالالتزام ولم يعتبر، فيتعين الجواب أنها (حيوانات)، والحيوانية جامعة للمقومات المشتركة تاركة لما ورائها، وهذا الجواب لا يصلح لسؤال الآحاد إفرادًا.

والثاني كما إذا سئل عن زيد وعمرو وخالد أنهم ما هم؟ فيجاب بالإنسان كما ذكر، وكذلك إذا سئل عن واحد إذ الجماعة الأولى مختلفة الحقائق وهنالك جعل الحيوان في كل واحد هو جعله إنسانًا وفرسًا وهاهنا جعل إنسانية كل واحد غير جعلها زيدًا وعمرًا بخواصهما بل هي عوارض خارجة غير مغيرة لجواب ما هو.

التلويح التاسع: في الألفاظ الخمسة المفردة[١]

كل كلي مقول في جواب ما هو إما أن يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان ويسمى **جنسًا**[٢]، ويرسم بأنه: (الكلي المقول على أشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو؟).

وإما أن يكون على أشياء متفقة الحقائق، ويسمى **نوعًا**[٣]، ويرسم بأنه: (الكلي المقول على أشياء لا تختلف إلا بالعدد في جواب ما هو؟).

---

(١) الألفاظ الخمسة، وهي: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام.

وقد تقال المحمولات على الخواص الذاتية التي يتميّز بها الجوهر كما في فلسفة (اسبينوزا)، فمحمولات الجوهر عنده (Substance Attributs de la) هي احواله وصفاته الذاتية، اما الذات الالهية، فان المحكوم به انه موجود لها لا يسمّى محمولا، بل يسمّى صفة، ومنه قولنا: الصفات الالهية (Attributs de Dieu). [المعجم الفلسفي ٢/٣٥٩]

(٢) الجنس: هو الّذي يعرّف ما هو النّوع المسئول عنه.

هو الدّالّ على ما هو النّوع المسئول عنه دون الفصل. (الحروف/ ١٨٥) هو كلّ لفظة يشار بها إلى كثرة مختلفة الصّور تعمّها كلّها صورة اخرى. (رسائل إخوان الصّفاء ١/ ٣٩٥) صفة جماعة متّفقة بالصّورة يعمّها معنى واحد.

(نفس المصدر ٣/ ٣٨٦) إنّه كلّي يحمل على الأشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو. (الإشارات والتّنبيهات مع الشّرح ١/ ١١) صورة كلّيّة موجودة في النّفس محمولة على كثيرين مختلفين بالنّوع من طريق «ما الشّيء». (الحدود والفروق/ ١) هو الكلّي العامّ ممّا يقال في جواب «ما هو» من غير زيادة مطوّلة بغير فائدة. (المعتبر في الحكمة ٣/ ١٩) الكون المتّصل للأشياء الّتي هي واحدة في الصّورة. (تفسير ما بعد الطّبيعة/ ٦٨٠) عبارة عن كمال المشترك الذّاتي. (المباحث المشرقيّة ١/ ٦٥)

(٣) النّوع: كلّ لفظة يشار بها إلى كثرة تعمّها صورة واحدة. (رسائل إخوان الصّفا ١/ ٣٩٥) صورة كلّيّة محمولة على كثيرين مختلفين بالشّخص من طريق ما هو. (الحدود والفروق/ ٢) كلّي يحمل على أشياء لا تختلف إلّا بالعدد في جواب ما هو. إنّه كلّي يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملا ذاتيّا أوّليّا. (الإشارات والتّنبيهات/ ١١، تهافت الفلاسفة/ ١٠٦) إنّه الكلّي المقول على غير مختلفين بالحقائق الذّاتيّة في جواب ما هو. (المعتبر في الحكمة ٢/ ٣٨٢) المعنى الواحد الّذي يوجد مشتركا فيها فهو الّذي يسمّى النّوع. (تفسير ما بعد الطّبيعة/ ٧١) هو أخصّ كليّتين يليق أن يجاب به في جواب ما هو الشّيء. (نفس المصدر/ ١١٧) إنّه الكلّي المحمول على كثيرين من طريق ما هو. (نفس المصدر/ ١١٨) إنّه الطّبيعة المتحصّلة في الوجود وفي العقل جميعا. (تعليقة على الشّفاء لصدر الدّين/ ٥٠٣، إلهيّات الشّفاء/ ٢٢٨)

والنوع يطلق بمعنى آخر وهو أخص المقولين القريبين في جواب ما هو؟ بالنسبة إلى الآخر، ويغاير مفهوم الأول لاعتبار النسبة فيه إلى الفوق، وقد يكون هذا النوع جنسًا كالحيوان بالنسبة إلى الجسم ولا كذلك الأول فإن الإنسان نوع بالمعنيين لا يدخل أحد المفهومين تحت الآخر أصلًا.

والأجناس تترتب في صعودها ونزولها، ويجب نهايتها إذ لا أعم من الوجود ولا أخص من الشخص، ومراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها النهاية، وبهذا البيان يعرف أن اللازم لا أوساط له غير متناهية لانحصارها بينه وبين الماهية، ولو ساغ عدم النهاية في الذاتيات لكان لا يعقل من هذه الأنواع ما لا تتقدمه أشياءٌ لا تتناهى، وذلك بين البطلان فينتهي الترتيب إلى جنس ليس فوقه جنس، ويسمى جنس الأجناس[١] كالجوهر مثلًا ونوع لا نوع تحته، ويسمى نوع الأنواع[٢]، وإلى شيئ هو جنس لما تحته نوع لما فوقه كالحيوان وغيره من المتوسطات.

---

(١) اعلم: أن جنس الأجناس اما أن يكون طبيعيا أو منطقيا. فان كان طبيعيا كان أعم المراتب الجنسية هو هو، وان كان منطقيا كان أخص المراتب النوعية هو هو. وبيانه: أن جنس الأجناس اذا كان طبيعيا هو مثل الجوهر، ولا شك أنه أعم من الجسم الذي هو أعم من النامى، الذي هو أعم من الحيوان، الذي هو أعم من الانسان. أما جنس الأجناس اذا كان منطقيا فهو أخص من الجنس المنطقى وهو أخص من الذاتى المقول فى جواب ما هو؟ وهو أخص من الذاتى، وهو أخص من الكلى، وهو أخص من المضاف.

فجنس الأجناس اذا حددناه باعتبار المنطقى صار نوع الأنواع أو قريبا منه: فثبت: أن جنس الأجناس اذا كان طبيعيا كان أعم المراتب الحسية، وان كان منطقيا كان أخص المراتب النوعية أو قريبا منه.

مراتب الأجناس أربعة: لأنّ الجنس إمّا أن لا يكون فوقه جنس، لكن يكون تحته جنس وهو الجنس الأعلى. ويسمّى جنس الأجناس. وإمّا أن لا يكون تحته جنس لكن يكون فوقه جنس. وهو الجنس الأخير. وإمّا أن يكون فوقه جنس وتحته جنس. وهو الجنس المتوسط. وإمّا أن لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس. وهو الجنس الذي لا يكون فوقه جنس ويكون الداخل تحته أنواعا حقيقية.

[شرح عيون الحكمة ١/٨٠]

(٢) كلّ من الحقيقي والإضافي له مراتب أو مرتبة، أمّا النوع الإضافي بالنسبة إلى مثله فمراتبه أربعة على قياس مراتب الجنس، لأنّه إمّا أن يكون أعمّ الأنواع وهو النوع العالي كالجسم، أو أخصها وهو

وقد بقي من الذاتيات ما لا يصلح لجواب ما هو؟ فلا يكون الأعم المحيط؛ لأنه مقول فيكون خاصًّا فيصلح للتمييز بين المشاركات للشيئ في معنى عام ويسمى **فصلًا**[1]، ويرسم: (بأنه الكلي الذي يقال على الشيئ في جواب أي شيئ هو في ذاته).

والعرضيات الخاصة كالضاحك تُميّز إلا أنه تمييز غير ذاتي، وأيّ يطلب التمييز المطلق.

وفصل الحيوان فصل جنس الإنسان وليس جنسه، فلا كل ذاتي أعم جنس كما ظن المتخلفون، وكل فصل فإنه مقوم لنوعه ومقسم لجنس ذلك النوع.

ومن الكليات ما له فصل مقسم دون المقوم كجنس الأجناس، ومنها ما له المقوم دون المقسم كنوع الأنواع، ومنها ما له كلاهما كالمتوسطات. والفصل المقسم للنوع يقسم الجنس ولا ينعكس، والفصل المقوم للجنس يقوم النوع ولا عكس.

والذاتي انحصر في المقول في جواب ما هو المنقسم إلى المقول على المختلفات، وإلى المقول على المتفقات، وغير المقول الصالح لجواب أي شيئ الذي هو الفصل.

والعرضي إما أن يكون محمولًا على نوع واحد دون غيره كان نوعًا أخيرًا أو متوسطًا، عم الجميع أو لم يعم، لزم أو فارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للإنسان

=

السافل كالإنسان، أو أعمّ من بعض وأخصّ من بعض وهو المتوسّط كالجسم النامي والحيوان، أو مباينا للكلّ وهو النوع المفرد كالعقل إن قلنا إنّه ليس بجنس والجوهر جنس له، إلا أنّ السافل ههنا يسمّى نوع الأنواع، وفي مراتب الأجناس يسمّى العالي بجنس الأجناس لأنّ نوعية النوع بالقياس إلى ما فوقه وجنسية الجنس بالقياس إلى ما تحته. [كشاف اصطلاحات العلوم ١/٣٠٦٨]

(١) الفصل: يرسم بأنّه كلّيّ يحمل على الشّيء في جواب أيّ شيء هو في جوهره. (الإشارات والتّنبيهات/ ١١، تهافت الفلاسفة/ ١٠٦) صورة موجودة في نفس محمولة على كثيرين مختلفين بالنّوع من طريق أيّ شيء هو. (الحدود والفروق/ ٢) عبارة عن الحقيقة نفسها تفصيلا، كقولك: شراب مسكر.

عبارة عن شيء ذي حقيقة، كقولك: ناطق، وحسّاس. (تهافت الفلاسفة/ ١٠٢) عبارة عن كمال المميّز الذّاتي. (المباحث المشرقيّة ١/ ٦٥)

ويسمى **خاصة**[١]، وترسم بأنها: (كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولًا غير ذاتي)، وإما أن يكون محمولًا على نوع وغيره عم أو لم يعم لزم أو فارق كالأبيض على البيضان، ويسمى **عرضًا عامًّا**[٢]، ويرسم بأنه: كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة وغيرها قولًا غير ذاتي.

---

(١) الخاصّة: صفة مخصوصة لما دون غيره بطيئة الزّوال. (رسائل إخوان الصّفاء ٣/ ٣٨٦) هي كالرّسم، إلّا أنّها من صفة واحدة عرضيّة. (المقابسات/ ٣٧٠) الخاصّة على الإطلاق هو أن يكون من جميع الوجوه ودائما، وبجميع أشخاص النّوع، كالضّحك. وبالقياس إلى شيء هو أن لا يكون على الإطلاق، كذي الرّجل فإنّه يعمّ الإنسان والطّائر، أو كالكاتب فإنّه يعمّ صنفا من النّاس. (التّعليقات/ ١٤٨) الخاصّة الموجود للشّيء وحده وله ولكلّه دائما. (الحدود والفروق/ ٤)

(٢) العرض: فالشّيء الواصف للشّيء بإعطائه اسمه وحدّه، هو من طبيعة موصوفه، فإن كان موصوفه جوهرا فهو جوهر، وإن كان موصوفه عرضا فهو عرض. والّذي لا يصف موصوفه باسمه وحدّه ليس طبيعته طبيعة موصوفه. وما طبيعته ليست طبيعة موصوفه، فهو غريب في موصوفه. فالغريب في موصوفه هو الّذي نسمّيه عرضا في موصوفه، لأنّه ليس من ذاته، بل عرض فيه. (رسائل الكندي الفلسفيّة/ ٢٦٧) حقيقة العرض هو أنّه في موضوع. (رسائل الفارابي، الدّعاوي القلبيّة/ ٨) هو الّذي في موضوع. (الحروف/ ٩٣، مقاصد الفلاسفة/ ٨١ و١٤٢، المعتبر في الحكمة ٢/ ٧٣، مجموعه مصنّفات شيخ إشراق ١/ ٦، مطالع الأنظار/ ٧١) عند جمهور العرب يقال على كلّ ما كان نافعا في هذه الحياة الدّنيا فقط.

وقد يقال أيضا على كلّ ما سوى الدّراهم والدّنانير وما قام مقامهما.

وقد يقال أيضا على كلّ ما وافت كونه أو فساد القريبة.

وقد يقال أيضا على كلّ ما يقال عليه العارض، وهو كلّ حادث سريع الزّوال.

وفي الفلسفة يقال على كلّ صفة وصف بها أمر ما، ولم تكن الصّفة محمولا حمل على الموضوع، أو لم يكن المحمول داخلا في ماهيّة الأمر الموضوع أصلا، بل كان يعرّف منه ما هو خارج عن ذاته وماهيّته. (الحروف/ ٩٥) العرض يقابله ما هو الشّيء على الإطلاق، فإن كان يحمل على الشّيء حمل ما هو، ولا يحمل أصلا عليه ولا على شيء آخر حملا يعرّف به ما هو خارج عن ذاته، فإنّه مقابل ما هو عرض. (نفس المصدر/ ٩٦)

ما يتميّز به الشّيء عن الشّيء لا في ذاته. (مفاتيح العلوم/ ١٤٢)

هو شيء، لا يقوم بنفسه. (رسائل إخوان الصّفاء ٣/ ٣٧٤) اسم مشترك فيقال عرض لكلّ موجود في محلّ.

وقد يسمى عرضًا ويحذف عنه العام، وليس هذا هو العرض القسيم للجوهر فإن هذا قد يكون جوهرًا. فإن الجسم عرض للأبيض لخروجه عن مفهومه كما دريت وليس عرضًا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى وهو جنس السواد لا العرض العام. وخاصة الجزئي خاصة الكلي وعرض عام الكلي عرض عام الجزئي ولا ينعكسان.

وقد يكون شيئ واحد كاللون جنسًا كما هو للسواد ونوعًا كما هو للكف وخاصة كما هو للجسم وعرضًا عامًّا كما هو للإنسان لاختلاف الجهات.

=

ويقال عرض لكلّ موجود في موضوع.

ويقال عرض للمعنى المفرد الكلّيّ المحمول على كثيرين حملا غير مقوّم وهو العرضي.

ويقال عرض لكلّ معنى موجود للشّيء خارجا عن طبعه.

ويقال عرض لكلّ معنى يحمل على الشّيء لأجل وجوده في آخر يقارنه.

ويقال عرض لكلّ معنى وجوده في أوّل الأمر لا يكون. (الحدود لابن سينا/ ٢٥) كلّ ذات قوامها في موضوع فهو عرض. (النّجاة من الغرق في بحر الضّلالات/ ٤٩٧، مصارع المصارع/ ١٤) إنّ الموجود بالذّات ينقسم إلى قسمين:

أحدهما الموجود في شيء آخر وذلك الشّيء الآخر متحصّل القوام والنّوع في نفسه وجودا لا كوجود جزء منه من غير أن تصحّ مفارقته لذلك الشّيء.

وهو الموجود في موضوع، وهو العرض. (إلهيّات الشّفاء/ ٥٧، التّحصيل/ ٢٩٤، تعليقة على الشّفاء لصدر الدّين/ ٤٣)

التلويح العاشر: في أحوال هذه الألفاظ

هذه الألفاظ الخمسة التي هي: (الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام) مشاركة في وقوعها على الجزئيات بأسمائها وبحدودها أيضًا، وثلاثة الذاتيات واقعة بالتواطؤ لا يسوغ فيها التشكك إلا على تفصيل سيأتي، والباقيان قد وقد.

والفصل المنطقي الناطق لا النطق إذ لا حمل فيه، والصفات كالسواد لا بوصف بها الشيئ إلا مع اشتقاق كالأسود فلا يقال: الإنسان سواد بل أسود، ويفهم من الأول دخوله فيه. ولولا الفصل ما استعد الجنس للخاصة وقد دربت أن من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصص.

والحقيقة الأصلية ما يقوم الجزء الخاص لها وجود العام كما يقوم المجموع، والمختلفة ما يتقوم بأجزائها ولا يقوم بجزئها المشترك بالخاص كالأفطس، وباختراع الأسامي لا تحصل حقائق.

وكون الشيئ موصوفًا بأنه أحد هذه الخمسة أو أنه كلي أو قسيمه أو أحد قسميه ونحوها عرضي له. ووصف الشيئ بأحد هذه لإضافة ما. إما إلى فوقه أو تحته أو مساويه، وكلٌ في نفسه دون النظر إلى ذلك حقيقة نوعية، والذاتي ليس من شرطه أن يكون للحقيقة الأصلية، بل قد يكون للشخص كالإنسانية لأشخاصها. والمقسمات غير الفصل جاعلة للأصناف، هذا ما أردنا ههنا.